الفصل الأول

خلفية البحث

1.0 المقدمة

الفتوى هي الإخبار عن حكم شرعي من غير إلزام (الفاسي، 2000)، وهي أيضا إحدى الأدوات الرئيسية المساعدة في تطوير الأحكام الشرعية. فالفتوى شيء متطور توازيا مع طبيعتها بأنها تتعلق بالأمور الحساسة التي تهتم بالمشاكل المتنوعة التي تحدث في المجتمع (أمي فراحين والآخرون، 2013). وهي أمر يحتاجه المجتمع المسلم في معرفة الأحكام الشرعية التي تتعلق بحياتهم اليومية.

إن الفتوى تشمل الطرفين؛ الطرف الأول هو المستفتي الذي يطلب الفتوى، والطرف الثاني هو المفتي الذي يجيب عن سؤال المستفتي. وإذا طبقنا هذا المفهوم اليوم في واقعنا في ماليزيا على وجه الخصوص فإن المستفتي هو المجتمع وأما المفتي هو الذي عُيّن رسمياً تحت تشريعات إدارة الدين الإسلامي للولايات (تشريعات إدارة الدين الإسلامي لولاية سلانجور، 2003).

لجنة الفتوى بولاية سلانجور إحدى لجان الفتوى الناشطة في إجابة مشاكل ومسائل المجتمع المسلم في تلك الولاية. وتتناول الفتاوى جميع مسائل العقيدة والفقه والأخلاق والسلوك وغيرها. حتى الآن، كان هناك 208 فتوى قد صدرت من هذه اللجنة من سنة 2001 حتى 2020، و158 فتوى تم نشرها في الجريدة الرسمية التابعة للجنة الفتوى لولاية سلانجور من سنة 1990 حتى 2020 (الموقع الرسمي للجنة الفتوى لولاية سلانجور، 2020).

ولكن السؤال الذي يطرح هنا، ما مدى قبول وامتثال المجتمع المسلم في ولاية سلانجور للفتاوى الصادرة من لجنة الفتوى بولاية سلانجور؟ هناك ارتباط وثيق بين معرفة أو فهم الفتوى وبين الامتثال لها، حيث بدون وجود ذلك الارتباط تبقى الفتوى مكتوبة على ورق دون امتثال واحترام لها.

وقال رئيس لجنة الفتوى للمجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا السابق، الأستاذ الدكتور عبد شكور حسين في ندوة الفتوى بولاية ساراواك في عام 2012، إن الفتاوى تكون مقبولة لدى الجمهور من خلال فهمهم الواضح لها، وقال أيضا إن امتثال وقبول المجتمع الإسلامي للفتاوى كمرآة تعكس مصداقية مؤسسات الفتوى في ماليزيا (جريدة أوتوسن ماليزيا، 2012).

وفقا لذلك، يجب أن تكون هناك دراسة شاملة لنعرف مستوى المعرفة والامتثال لدى المجتمع المسلم في ولاية سلانجور للفتاوى التي صدرت رسمياً من لجنة الفتوى بولاية سلانجور.

1.1 إشكالية البحث

إن الفهم والامتثال للفتاوى من جانب المجتمع الإسلامي في ماليزيا لا يزال في مستوى منخفض. وهذه الملاحظة تؤيدها الدراسة التي قام بها إروان محمد صبري (2015) عن معرفة وامتثال المجتمع المسلم في ولاية ملاقا للفتاوى الصادرة من لجنة الفتوى بولاية ملاقا. وقدم إروان محمد صبري (2019) أيضا الدراسة نفسها في ولاية بولاو بينانج وأثبتت نتيجة الدراسة بأن مستوى معرفة المجتمع المسلم في هاتين الولايتين للفتاوى يقدر بنسبة (30%) تقريبا وأن امتثالهم لها بنسبة (60%) تقريبا. وتعود إحدى الأسباب إلى عدم معرفة المجتمع

المسلم بوجود لجنة الفتوى في تلك الولاية وإلى عدم إمكانية التفرقة بين آراء المفتي شخصيا وبين القرار الذي اتخذته لجنة الفتوى بالولاية (مزني، 2001)

ومن ناحية أخرى، إن المعلومات حول الفتوى لا تصل إلى كافة المجتمع المسلم على الرغم من استخدام وسائل مختلفة لنشرها. وإضافة إلى ذلك حدث ارتباك لدى المجتمع في التمييز بين فتوى رسمية (منشورة في الجريدة الرسمية) وفتوى غير رسمية صادرة من لجنة الفتوى. وهذا يسهم في خفض المعرفة والامتثال ويؤدي أيضا إلى إرباك المجتمع في التمييز بين القرارات التي اتخذتها لجنة الفتوى للمجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا ولجان الفتوى بالولايات وآراء الأساتذة بشكل فردي من خلال وسائل الإعلام أو المحاضرات في المساجد (سيتي نور النجوى والآخرون، 2015).

لذلك، تحاول هذه الدراسة إلى اكتشاف مستوى فهم الفتوى لدى المسلمين في ولاية سلانجور ومعرفتهم وامتثالهم للفتاوى الصادرة من لجنة الفتوى بولاية سلانجور، وخاصة فيما يتعلق بالفتاوى العقدية. واختار الباحث هذه الولاية مجالا للدراسة نظرا إلى تنوع المجتمعات الموجودة فيها. حيث يتجمّع الناس في هذه الولاية من جميع المستويات والفرق من أجل البحث عن فرص العمل وتأمين وسائل المعيشة الضرورية للبقاء.

ومن جانب آخر، إن ولاية سلانجور فيها أكثر مجتمع مسلم من ولايات أخرى في ماليزيا. فضلا على ذلك، أن لجنة الفتوى لولاية سلانجور من لجّان الفتوى الناشطة في إصدار الفتاوى وإقامة البرامج الإرشادية للمجتمع المسلم في هذه الولاية. ولهذا، يؤكد الباحث أن هذه الولاية مناسبة لهذه الدراسة.

1.2 أسئلة البحث

ومن أسئلة هذه الدراسة هي:

1. ما مستوى فهم وامتثال المسلمين في ولاية سلانجور للفتاوى العقدية التي أصدرتها لجنة الفتوى بولاية سلانجور؟
2. ما العوامل التي تؤثر على امتثال المسلمين في ولاية سلانجور للفتاوى العقدية الصادرة من لجنة الفتوى لولاية سلانجور؟
3. ما الاقتراحات والخطوات المطلوبة للجنة الفتوى بولاية سلانجور لتحسين وسائل نشر الفتوى للمسلمين في ولاية سلانجور؟

1.3 أهداف الدراسة

أهداف هذه الدراسة هي كما يلي:

1. تحديد مستوى فهم وامتثال المسلمين في ولاية سلانجور للفتاوى العقدية التي أصدرتها لجنة الفتوى بولاية سلانجور.
2. تحليل العوامل التي تؤثر المسلمين في ولاية سلانجور إلى الامتثال للفتاوى العقدية الصادرة من لجنة الفتوى لولاية سلانجور.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

3. اقتراح الخطوات المطلوبة للجنة الفتوى بولاية سلانجور لتحسين وسائل نشر الفتوى للمسلمين في ولاية سلانجور.

1.4 أهمية البحث

أهمية هذه الدراسة هي كما يلي:

1. هذه الدراسة تساعد لجنة الفتوى بولاية سلانجور على قياس مستوى الفهم للفتوى لدى المسلمين ومعرفتهم والامتثال للفتاوى العقدية الصادرة من اللجنة.
2. هذه الدراسة تساعد لجنة الفتوى بولاية سلانجور في تحسين وسائل نشر الفتوى للمسلمين في ولاية سلانجور.
3. هذه الدراسة ستكون مرجعاً خاصة للباحثين والأكاديميين والطلاب والمؤسسات الإفتائية في ماليزيا.

1.5 حدود البحث

إن الدراسة تركز على مستوى معرفة وقبول المجتمع المسلم بولاية سلانجور وامتثالهم للفتاوى العقدية التي أصدرتها لجنة الفتوى بولاية سلانجور. لذلك اختار الباحث عشر من الفتاوى العقدية المنشورة في الجريدة الرسمية بولاية سلانجور كنموذج. وسيوزّع الباحث الاستبانة على عينة الدراسة ثم يقوم بفرز إجاباتهم. وهذه الفتاوى العشر المختارة الصادرة من لجنة الفتوى لولاية سلانجور هي كما يلي:

الرقم	الفتاوى
.1	الفتوى عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).
.2	الفتوى عن مكانة فرقة حزب التحرير
.3	الفتوى عن عقيدة ملة أبراهام أو إبراهيم بولاية سلانجور
.4	الفتوى عن الشيعة بولاية سلانجور
.5	الفتوى عن أسئلة البدعة في المسائل الفروعية
.6	الفتوى عن الفكرة الليبرالية والتعددية الدينية
.7	الفتوى عن تعاليم الأحمدية أو القاديانية
.8	الفتوى عن مذهب الدولة الإسلامية في إندونيسيا بولاية سلانجور
.9	الفتوى عن فرقة رافضي السنة
.10	الفتوى عن تعاليم الحاج قهار

هذه الفتاوى العشر المختارة من تلك الفتاوى الصادرة من لجنة الفتوى بولاية سلانجور هي من القضايا الرئيسية التي قد حدثت. ويستند اختيار هذه الفتاوى إلى القضايا العقدية الأكثر تفشياً في المجتمع مثل الفتوى عن تعاليم الحاج قهار. وعلى الرغم من أن الفتوى قد نُشرت في الجريدة الرسمية في عام (1991) ولكن أتباعه لا يزالون موجودين حتى الآن. الحاج قهار نفسه تم حبسه احتياطيا في عام (2005) لزعمه أنه كان رسولاً. وينطبق الشيء نفسه على قضية متعلقة بالفتوى عن فرقة رافضي السنة، وقد عادت هذه القضية في عام (2014) عندما قام قاسم أحمد قائلا في إحدى الندوات ووقع بعض الارتباك في خطابه (وان محمد فزرول، 2015).

واختار المؤلف تلك الفتاوى على أساس اشتهار الفتاوى في المجتمع. ومن الفتاوى المشهورة والمتداولة في المجتمع الإسلامي والمذكورة في الدراسة أيضاً الفتوى عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)،

والفتوى عن مكانة فرقة حزب التحرير، والفتوى عن الشيعة بولاية سلانجور، والفتوى عن الفكرة الليبرالية والتعددية الدينية. وفي الوقت نفسه، هناك الفتاوى غير المشهورة في المجتمع مثل الفتوى عن تعاليم الأحمدية أو القاديانية والفتوى عن مذهب الدولة الإسلامية في إندونيسيا بولاية سلانجور. وكانت جميع هذه الفتاوى منشورة في الجريدة الرسمية ما بين عام (2000) إلى (2018) باستثناء الفتوى عن تعاليم الحاج قهار والفتوى عن فرقة رافضي السنة التي تم الإعلان عنها في عام (1991) و(1995). وأما الفتوى عن أسئلة البدعة في المسائل الفروعية، مهما كانت الفتوى تدخل في مسائل الفقه الفروعية ولكن دلالات سوء الفهم في مفهوم البدعة تؤدي إلى التكفير. لذلك اختيرت هذه الفتوى من مادة للدراسة.

1.6 منهج البحث

سيقوم البحث باستعمال قاعدة البحث الكمي الميداني للحصول على نتائجه، وتفصيله كما يأتي في النقاط الرئيسية الآتية:

ا. شكل البحث

شكل البحث هو خطة العمل التي تري كيفية إجراء البحث مفصلاً، ويكون إرشادًا لتوجيه الباحث ومساعدته في عملية جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها بناء على البحث الذي أجري. كما أن تصميم البحث يكون أيضاً نموذجا ليُمكن الباحث من عمل الاستدلال للمتغيرات التحليلية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

استخدم شكل البحث قاعدة البحث الكمي، وعرض هذه القاعدة من خلال استبانة المستطلعين المختارين، وفي هذا البحث تم توزيع استمارة الاستبانة لتحديد مستوى قبول المجتمع المسلم بولاية سلانجور للفتاوى العقدية الصادرة من لجنة الفتوى بالولاية.

ب. مكان البحث

عمل الباحث إجراء الدراسة في كل المحافظات التسع التي هي تحت ولاية سلانجور، وقسم الباحث كل هذه المحافظات إلى ثلاثة أقسام وهي المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية. أما المنطقة الشمالية تتكون من محافظة سابق برنم وكوالا سلانجور وهولو سلانجور، أما المنطقة الوسطى تتكون من محافظة جومبق وكلنج وبتالينج، ثم المنطقة الجنوبية تتكون من محافظة سيبانج وهولو لاعت وكوالا لاعت، كما هو موضح في الصورة أدناه.

الصورة 1: خريطة ولاية سلانجور

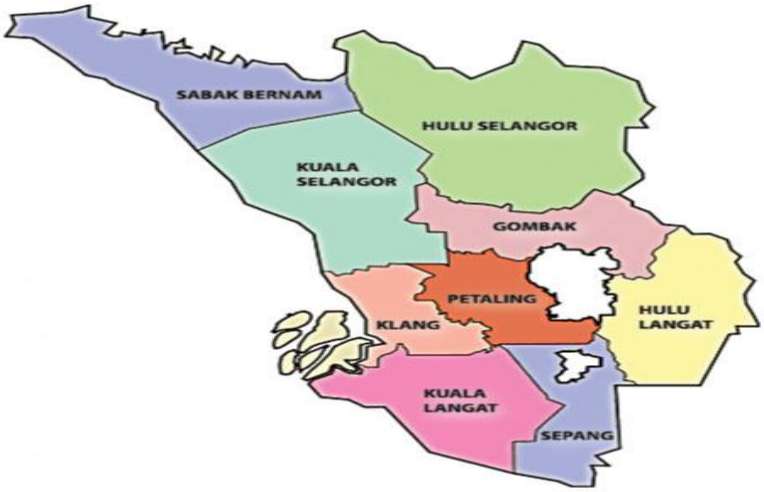

ج. مجتمع الدراسة والعينات

قبل اختيار العينة في الدراسة، لا بد من تحديد مجتمع الدراسة أولاً. حيث إن مجتمع الدراسة هو المجموعة التي تحتوي على العناصر أو الأشياء أو الأشخاص أو الخصائص أو السمات التي سيتم اعتبارها في الدراسة و التي سيجريها الباحث (أزهر هارون وناوي عبد الله، 2004).

ووفقا لإدارة الإحصاءات الماليزية في عام 2010، فإن توزيع السكان حسب الولايات يدل على أن عدد السكان لولاية سلانجور تقريبا 5.46 مليون شخصا. أما نسبة عدد السكان المسلمين في الولاية فهو كما يلي:

الجدول 1: عدد السكان لولاية سلانجور

عدد السكان	عدد المسلم	الجنسية	نوع الجنسية	نوع القبيلة الأصلية
السكان كلهم 5, 462, 141	سكان المسلمين 3, 161, 994	الماليزيون 5, 040, 321	الأصليون 2, 877, 254	الملايويون 2, 814, 597
				غير الملايويين 62, 657
		غير الماليزيين 421, 820		–

المصدر: إدارة الإحصاءات الماليزية (2010)

الجدول 2: عدد سكان المواطن والملايو بحسب المنطقة

المنطقة	عدد السكان	الملايوي
جومبق	668, 694	382, 774

كلنج	842, 146	369, 059
كوالا لاعت	220, 214	132, 053
كوالا سلانجور	205, 257	146, 113
بتالينج	1, 765, 495	830, 125
سابق برنم	46, 354	24, 558
سيفنج	207, 354	124, 449
هولو لاعت	1, 138, 198	565, 618
هولو سلانجور	194, 387	127, 783

المصدر: إدارة الإحصاءات الماليزية (2010)

وفي إجراء جمع البيانات، لم يتمكن الباحث من مقابلة جميع الأفراد في ولاية سلانجور ليطرح الأسئلة في الاستبانات لأنه كان مستحيلا تماما. لذلك، سيختار الباحث عدد من عينات فردية أو جماعية فقط للإجابة على تلك أسئلة الاستبانة. واستنادًا إلى عدد المواطنين من السكان المسلمين في هذه الولاية، فإن الحد الأدنى المطلوب من العينات هي 384 من المستطلعين (Krejcie & Morgan, 1970). ويستند هذا على مستوى ثقة (95%) بالرجوع إلى شبكة http://www.surveysystem.com/sscalc.htm. ولكن في هذه الدراسة، فإن الباحث سيوزع (450) استبانة على تسع مناطق الدراسة كما ورد ذكره.

وفقا لغودوين سي جي (2010) (Goodwin, CJ.)، ونيكولاس إيل (2008) (Nicholas, L.) تنقسم طريقة جمع البيانات إلى نوعين فهي أولا أخذ العينات الاحتمالية وثانيا أخذ العينات غير الاحتمالية. يوفر أخذ عينات الاحتمالية فرصة متساوية لكل عضو من السكان ليتم تحديده كعضو في العينة. من ناحية

أخرى، لا يمنح أخذ العينات غير الاحتمالية كل فرد من السكان نفس الفرصة للمشاركة في أخذ العينات بل يتم اختيارهم عن طريق الصدفة والعثور عليها بسهولة دون النظر إلى خلفيتهم.

فقد اختار الباحث في استخدام أخذ العينات غير الاحتمالية نظرًا إلى هذه الدراسة التي تستهدفها عامة الناس. هناك العديد من فئات العينات التي يمكن استخدامها في هذه الطريقة منها العينة المريحة (convenience sampling)، والعينة الهادفة (proposive sampling)، والعينة كرة الثلج (snowball sampling)، والعينة الحصصية (quota sampling).

ولتحقيق الأهداف الرئيسية للبحث اختار الباحث توزيع الاستبانات باستخدام طريقة أخذ العينات المريحة. هي مصطلح يستخدم لوصف العينة المختارة من مجتمع المستهدفين وفقا لإمكانية الوصول إليهم أو سهولة الوصول إليهم (Kenneth N. Ross، 2005). وقال آخرون إنها مجموعة من الأفراد الذين يمكن أو يسهل الوصول إليهم عند إجراء أي دراسة (Norman E Wallen & Jack R Fraenkel، 2005)..

تسمح القاعدة للباحث بالحصول على إجابات مباشرة من المستطلين الذين تم العثور عليهم بغير النظر عن خلفيتهم. ورأى المباحث أيضا أن هذه القاعدة المستخدمة هي أنسب من قواعد أخرى لأنه سيحقق الهدف الرئيسي للدراسة أي لقياس مستوى المعرفة والامتثال لدى المجتمع العوام للفتاوى العقدية.

واستنادًا إلى الجدول (2) من السكان المسلمين في الولاية، ركز الباحث على العينات التي في المدن الكبيرة لسهولة وصولها إلى المعلومات المتعلقة بالفتوى خاصة عبر الإنترنت.

د. أداة البحث

أما أداة البحث المستعملة في هذا البحث هي أسئلة الاستبانة التي وزّعت إلى 450 المستطلعين في كل المحافظات بولاية سلانجور المقسمة إلى ثلاثة مناطق كما ذكرنا سابقا. وقال أحمد محزان أيوب (2005)، أن أسئلة الاستبانة هي إحدى الوسائل في جمع المعلومات للبحث الاجتماعي، فهي عبارة عن الاستمارة الخاصة لملء المعلومات من العينات. وفي دراسة واحدة لا بد من استخدام أسئلة واحدة متساوية لجميع العينات، كي يُتأكد من تنسيق أجوبة جميع العينات، والتنسيق يعني أنهم يعطون الإجابة نفسها ولكن تلك الإجابة توضع في المكان نفسه لتمكين معالجة المعلومات عبر الكمبيوتر. وتقدم الأسئلة أيضا في الترتيب نفسه.

هـ. كيفية التحليل

كل البيانات التى حصل عليها الباحث تم تحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (Service Package for Science Social) للحصول على نتائج صحيحة. هناك نوعان من الاختبارات الإحصائية هما (Parametric) و(Non-Parametric). ووجد الباحث أن البيانات التي تم الحصول عليها من هذه الدراسة غير طبيعية (Unnormal). وذلك بسبب اختيار الباحث للحصول على البيانات باستخدام طريقة عينات المريحة للوصول إليهم ومتنوع خلفيتهم بغير تحديد.

وعلى وجه خاص يستخدم هذا البحث إختبار كروسكال–واليس (Kruskal-Wallis) الذي هو من أحد الاختبارات الموجودة في (Non–Parametric) كما هو أيضا بديل آخر لاختبار مان ويتني يو (Mann-Whitney U). ويسمح هذا الإختبار للكتاب بإجراء مقارنات بين أكثر من مجموعتين أو فئتين. وهو يناقض إختبار من مان ويتني التي لا يمكن إجراءه إلا أن تستخدم للمقارنة لا يزيد عن مجموعتين أو فئتين كما قال رحيم أوته (2013).

لذلك، استخدم الباحث اختبار كروسكال واليس لتحديد بين معرفة المستطلين للفتوى وامتثالهم لها وعلاقتها بنوع الجنس ومكان الإقامة ونوع الوظيفة والحالة الاجتماعية والمستوى الدراسي وتواتر الحضور إلى المحاضرات العلمية الدينية في المساجد. وإذا كان هناك الاختبار الذي تم إجراؤه أقل من (0.05)، فإن هذا يعني أن هناك صلة بين مستوى المعرفة والامتثال للفتوى والمتغيرات المذكورة.

1.7 الدراسات السابقة

يناقش الباحث الدراسات السابقة في المحاور الخمسة الآتية:

1. تعريف الفتوى عند العلماء.
2. دور الفتوى والمفتي وأهميتها في الشريعة الإسلامية
3. لجنة الفتوى لجنة الفتوى للمجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا
4. مؤسسة الفتوى وتشريعات إدارة الدين للجنة الفتوى بولاية سلانجور.
5. الفتاوى المتعلقة بالعقدية وتحديات التي توجه مؤسسات الفتوى في ماليزيا

6. مؤسسة الفتوى والقضايا حولها.

1.7.1 تعريف الفتوى عند العلماء

قد عرّف العلماء القدامى معنى الفتوى على معنيين؛ لغة واصطلاحا. كما أن العلماء شرحوا معنى الفتوى وخصائصها ودورها. ولذلك، فقد قال الفيومي (1987) إن الفتوى في اللغة اسم من "أفتى" أي بيّن الحكم. أما "الفتاوى" هي جمع التكسير لـ"الفتوى". وذكر الزبيدي (1965) نفس الشيء في كتابه تاج العروس من جواهر القاموس. بينما يقول ابن فارس (1979) إن "الفتوى" أو "الفتيا" شيء يفسر ويعطى إجابات عن السؤال أو الإبهام.

وهناك تفسيرات مختلفة للعلماء في إعطاء معنى الفتوى وفقا لشروطها في مصطلح الفقه. وفقا لابن الصلاح (1986)، الفتوى هي بيان الحكم الشرعي في أي مسألة تستند إلى أدلة شرعية أو الحجج الأخرى التي يعترف بها الشرع. كما أن الفتوى هي إخبار عن أحكام الله سبحانه وتعالى استنادًا إلى الأدلة الشرعية بناء على سؤال الشخص الذي سأل حسب الموضع (الأشقر ، 1976). ويتفق معظم العلماء في معنى الفتوى من حيث الفهم في تعريفاتهم بالرغم من اختلافهم في استخدام اللفظ (البهوتي ، 1993 ومحمد يسري ، 2012).

وقال الفقهاء إن الفتوى هي تكليف الله سبحانه وتعالى الذي يتحمله المفتي كمسؤولية كبيرة. لذلك قال الإمام النووي (1988) رحمه الله تعالى: "اعلم أن الإفتاء عظيم الخطر، كبير الموقع، كثير الفضل، لأن المفتي وارث الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وقائم بفرض الكفاية، لكنه معرض للخطأ، ولهذا قالوا المفتي موقع عن الله تعالى، وروينا عن ابن المنكدر قال: العالم بين الله تعالى وخلقه، فلينظر كيف يدخل بينهم."

وفي ضوء هاتين النظريتين، فإن الفتوى عمومًا هي إجابة وبيان الأحكام وفقًا لمستوى فهم المفتي واجتهاده، وكل قرار يصدر عن المفتي يكون اعتماده فيه على الاجتهاد والفهم. لذلك ، يمكن أن نستنتج بأن أحكام الله سبحانه وتعالى تستند إلى أربع وسائل هي: الرواة، المفتي، القضاة أو القاضي والشهود. والواضح من هذا الفهم أن الفتوى هي الأحكام التي يعينها المفتي إلى المستفتى، أما المفتين هم الذين يبحثون ويحللون في الحصول على الأحكام الشرعية (الخطابي، 1932).

1.7.2 دور الفتوى والمفتي وأهميتهما في الشريعة الإسلامية

الفتوى لها مكانة من الناحية الدينية وهو ما يستوجب احترامها وتمجيدها. إنها أمرٌ لا يمكن للمسلمين عامة الاستهانة به، كما أنها ليست من الخيارات التي تطرح أمام المستفتي بعد أن يتخذ المفتي قرارًا فيها. وطبقاً للخطابي (1932)، المفتي الذي ليس لديه ما يكفي من المؤهلات العلمية بحيث لا يعرف إلا وجهة نظر طائفة معينة من المذاهب الفقهية دون معرفة المصادر الدقيقة فهو في الواقع مقلد. واحتمل أنه إذا أفتى الناسَ بالفتوى بناء على أدلة ضعيفة وقواعد غير دقيقة ووجهات مخالفة بالنصوص الشرعية المعتبرة تصبح فتواه معيبَة وغير كاملة.

ولذلك لا بد على المفتي أن يتقن أصول الفقه وقواعده من أجل تحديد الطرق التي يمكن بها تطبيق الأحكام واستنباطها، وكما هو معلوم ليس من الأمر السهل اليوم. ومع ذلك، فإن العلماء الأوائل وضعوا في مصنفاتهم القيمة أدوات العلم التي هي من متطلبات المفتي. هذا يبين لنا بوضوح أن الشريعة الإسلامية ليست

شيئًا محددًا في مكان وزمان معينين بل إنها تغطي كل شبر من حياة الإنسان حتى يوم القيامة. ويدل على ذلك كل المصنفات القديمة التي هي مطلوبة اليوم وفقا لكلمة الله سبحانه وتعالى:

﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾

(القرآن. النحل 16: 89)

ووفقا لابن القيم (1991) فإن المفتي الأول لهذه الأمة هو النبي محمد صلى الله عليه وسلم نفسه. وكان أول شخص يُنسب إلى الله سبحانه وتعالى في نقل التعاليم والتعاليم الإسلامية لهذه الأمة. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يفتي على أساس الوحي الذي أعطاه ربه عز وجل حتى فتواه تعدُّ بِ"جوامع الكلم" كما يعبر عنها بنفسه. أما اتباع فتواه واجبة لأنه المصدر الثاني للمسلمين. وفقا لكلمة الله سبحانه وتعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾

(القرآن. النساء 4: 59)

احتياجات المسلمين للفتاوى مثل احتياجهم إلى الماء؛ هذا لأن الفتوى ترتبط ارتباطاً قوياً بفهم المسلمين للدين مع الحفاظ على احترامهم لذواتهم وكرامتهم ومكانتهم وفقاً للمراجع الإسلامية. لذلك، يتحمل المفتي مسؤولية كبيرة أكثر من القاضي. ويرجع ذلك إلى أن نطاق تأثير القاضي محدد ومخصوص بخلاف المفتي وهو يغطي المجتمع بأكمله (الخرابشة ، 2013).

وقال أحمد الديب (2005) حكم الإفتاء أصله واجب على الكفاية. ولذلك، فإن من واجبات المجتمع الإسلامي أن يبحث عن أولئك الذين لديهم شروط كافية للإفتاء. هذا لأن ليس كل الناس قادرين على الاجتهاد حتى الإفتاء. لذلك يجب أن يكون لدى المفتي القدرة والملكة.

الفتوى هي ثقة الله سبحانه وتعالى للمفتين حيث يتم تعيينهم ورثة الأنبياء. لذلك، هناك خصائص معينة يتم تحديدها لتمكين المرء أن يفتي أو أن يكون مؤهلاً لتعيينه مفتيا. ونقل النووي (1988) بأن يقول "ينبغي أن يكون المفتي ظاهر الورع، مشهوراً بالديانة الظاهرة، والصيانة الباهرة".

وقال النووي (1988) أيضا "كان مالك – رحمه الله – يعمل بما لا يلزمه الناس، ويقول: لا يكون عالماً حتى يعمل في خاصَّةِ نفسه بما لا يلزمه الناس مما لو تركه لم يأثم". وهذا الأمر لأجل أن يفرق ما بين موقف المفتي والناس العوام. وقال الإمام مالك أن الشخص الذي ليس لديه أي الأعمال الخصوصية به لا يستحق أن يكون مفتيا. هذا لأن منزلة المفتي أو العلماء مسؤولية كبيرة لا يتحملها الجمهور العوام. ويمكن أيضا أن نفهم هنا أن غرض الإمام مالك يعتزم بالأعمال الخصوصية للحفاظ على السلوك والأخلاق للمفتي بحيث يبدو تقياً وورعاً أكثر من غيره. فمن الواضح أن شخصية المفتي تؤثر على العوام في الثقة على الفتوى الصادرة منه.

وطلب الغزالي (1993) من المفتي أن يكون لديه خصائص العدالة وقال "أن يكون عدلا مجتنبا للمعاصي القادحة في العدالة، وهذا يشترط لجواز الاعتماد على فتواه، فمن ليس عدلا فلا تقبل فتواه". والواضح إذا لم تكن هذه الصفة لدى المفتي فإن فتواه مرفوضة أو ضعيفة. وزاد النووي (1988) أن من "شرط المفتي كونه مكلفا مسلما ثقة مأمونا متنزها عن أسباب الفسق وخوارم المروءة فقيه النفس سليم الذهن رصين الفكر صحيح التصرف والاستنباط متيقظا سواء فيه الحر والعبد والمرأة والأعمى والأخرس إذا كتب أو فهمت إشارته".

وقام النووي (1988) بتقسيم المفتي إلى قسمين مستقل وغير مستقل؛ المفتي المستقل هو الذي يستطيع أن يجتهد ويفتي دون التقيد بأرآء أو مذاهب معينة حيث لديه قدرات كاملة مثل معرفة أدلة شرعية وطرق استدلال بها وإتقان في علم الآلات مثل علم الفقه أصوله وفروعه واللغة العربية وأدبها ومعرفة القرآن والحديث وعلومهما ومعرفة أراء العلماء اتفاقهم واختلافهم.

أما المفتي غير المستقل هو الذي لا يستطيع أن يجتهد ويفتي بسبب عدم امتلاكه قدرات كافية، فله أن يختار بين أرآء العلماء وأقوال المذاهب المعينة وفقا لمصالح الناس. وحدد الشيخ جاد الحق علي جاد الحق بعض الشروط لتمكن المفتي من اختيار الآراء والأقوال كما يلي:

1. أن لا يختار أقوالاً ضعيفة من حيث إسنادها أو مصادرها.
2. يجب اختيار أقوال تراعي مصالح المجتمع ولا تؤدي إلى مفاسده.
3. يجب ألا تكون الفتوى مواتية لأصحاب المصلحة مثل الحكومة أو غير الحكومة. (المحمدي، 2006)

1.7.3 لجنة الفتوى للمجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا

في عصر التطورات الحديثة في مجال العلوم والتكنولوجيا، لم يعد يقتصر دور المفتي على فرد واحد بل مسؤولية ودور الإفتاء يؤديها مجموعات وجماعات باسم الهيئة أو اللجنة التي يطلق عليه بالفتوى الجماعية في العالم الإسلامي عامة وفي ماليزيا خاصة. هناك العديد من الهيئات الشرعية غير لجنة الفتوى الرسمية التي أسست منها لجنة الشريعة للبنوك والهيئة الاستشارية الشرعية لشركات القطاع الخاص وغيرها (أحمد هداية، 2016).

على المستوى الدولي، نجد أكثر من هيئة للفتوى كرابطة مجمع الفقه وغيرها في إصدار الفتوى ذات طابع عام ليكون مرجعا للمسلمين في جميع أنحاء العالم. أما في ماليزيا، فإن العوامل التاريخية والقانونية تؤثر في تأسيس لجنة الفتوى الرسمية في كل الولايات تماشيا مع تأسيس لجنة الفتوى الوطنية. نتيجة لذلك، ماليزيا هي الدولة الوحيدة التي لم يكن لديها المفتي الأعظم بل أكثر من ذلك حيث قد عُيّن أربعة عشر مفتيا يمثل كل الولايات في ماليزيا (أحمد هداية، 2016).

ماليزيا هي الدولة التي غالبية شعبها من المسلمين والملايو. ويعزز ذلك من قبل الدستور الفيدرالي في الفصل 3 (1) "الإسلام دين فيدرالي ولكن يجور العمل بالأديان الأخرى بأمن وسلام في أي جزء من الأجزاء الفيدرالية" (الدستور الفدرالي، 2009).

وفقا لمطلبات ذلك الدستور فمن الواضح أن الإسلام هو الدين الرسمي في ماليزيا. وعن طريق غير مباشر هذا يعني أن أي هيئة تعطي المصالح للمجتمع المسلم ينبغي أن يؤسس. بداية من 17 أكتوبر 1968، لقد وافق مجلس الملوك بإنشاء لجنة خاصة تنسق أحوال المسلمين في ماليزيا. تم الإعلان عن اسم اللجنة وهو المجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا الغربية. ولكن بعد مشاركة ولاية صباح وسراواق في ماليزيا عدل اسم اللجنة بالمجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا في 17 يونيو 1971. وفي نفس الوقت تؤسس لجنة الفتوى الوطنية تحت المجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا في سنة 1970 (مرشدي جايا، 1992).

وقال زيني نصوحة (2005) إن لجنة الفتوى الوطنية تهدف إلى مراقبة وتنسيق الفتاوى بين الولايات في قضية ما وتناقش قضية كبيرة متعلقة بمصلحة وطنية، ولكن إجراءات إصدار الفتوى على المستوى الوطني يختلف

مع إجراءات إصدار الفتوى لكل الولايات. هذا الاختلاف خاضع تحت سلطة الفتوى إما في المستوى الفيدرالي أو في مستوى الولايات.

1.7.4 مؤسسة الفتوى وتشريعات إدارة الدين للجنة الفتوى بولاية سلانجور

من خلال النظر في تشريعات إدارة الدين بولاية سلانجور نجد أن المفتي ونائبه يعينهما صاحب السمو الملكي سلطان ولاية سلانجور. والمفتي الذي عيّنه السلطان يكون مباشرة مستشارا دينيا له في الأمور المتعلقة بالدين وأحوالها (تشريعات إدارة الدين الإسلامي لولاية سلانجور، 2003).

لجنة الفتوى بولاية سلانجور تتكون من هؤلاء الأشخاص المذكورين فيما يلي:

1. المفتي كرئيس اللجنة.
2. نائب المفتي.
3. المستشار القانوني بالولاية.
4. موظفَان من المجلس اللَذان يسميهما المجلس.
5. وموظف من إدارة الدين الإسلامي بولاية سلانجور.
6. لا يقل من شخصَين ولا يكثر من سبعة أشخاص الذين يكونون مؤهلين ومناسبين يُعيّنهم المجلس.
7. وموظف من مكتب المفتي بولاية سلانجور كالسكرتير.

قبل إصدار أي فتوى، هناك عدد من الإجراءات الواجبة اتباعها. وفيما يلي الطرق أو الإجراءات لإصدار الفتوى من لجنة الفتوى بولاية سلانجور؛ بداية بالبحث والتحليل عن المسائل، ثم المشاورات والمذاكرات بين أهلها، وبعد ذلك يقدم فضيلة المفتي تلك النتيجة إلى جلالة السلطان ليراجعها قبل إصدارها في الجريدة الرسمية. ثم بعد الرجوع إلى جلالة السلطان وموافقته لإصدارها فتوى رسمية، تسلّم لجنة الفتوى إلى حكومة الولاية لتقررها فتوىً رسميةً في ولاية السلانجور (تشريعات إدارة الدين الإسلامي لولاية سلانجور، 2003).

والفتوى التي تم نشرها في الجريدة الرسمية ملزمة على جميع المسلمين في ولاية سلانجور كأحكام الدين وهم مطالبون للامتثال لها ما لم يكن هناك قرينة تدل على غير ذلك. والفتوى الرسمية المنشورة في الجريدة الرسمية يجب أن تكون معترفا بها من جميع المحاكم في ولاية سلانجور. ولذلك، فإن من يعارض الفتوى الرسمية يمكن أن يدان في جميع المحاكم في ولاية سلانجور (تشريعات إدارة الدين الإسلامي لولاية سلانجور، 2003).

1.7.5 الفتاوى المتعلقة بالعقدية وتحديات التي توجه مؤسسات الفتوى في ماليزيا

الإسلام هو الدين الوحيد الذي يتمسك بالإيمان الحقيقي ويؤيد العقيدة الصحيحة. العقيدة يشبهه العلماء بجذر الشجرة والأنبات. إنما الشجرة الجيدة هي من نتيجة الجذور الجيدة والصحة. ويظهر هذا التركيز بوضوح في الآيات المكية التي نزلت في بداية دعوة الإسلام. إن الفهم الجيد للعقيدة سينتج مسلمًا حقيقيًا وجودة. ومن ناحية أخرى، عندما يتجاهل المسلم معتقداته فإنه يسقط بسهولة في التعاليم الباطلة وينحرف عن طريق الإسلام الصحيح.

تلعب مؤسسات الفتوى في كل ولاية دورًا كبيرًا جدًا في ضمان الحفاظ على عقيدة المسلمين في هذا البلد وأمانها. كل الفتاوى العقدية التي تنشر في الجريدة الرسمية تهدف بها الحفاظ على عقيدة المسلمين حتى لا يخطئوا في أفعالهم واعتقادهم. وفقًا لشمراهايو (2017)، فإن التحدي الرئيسي لمؤسسات الفتوى في ماليزيا المتعلقة بالعقدية هو حرية الاعتقاد وممارسة المذاهب التي أعلنت السلطات الدينية أنها خاطئة ومضللة. وعلى سبيل المثال عندما حظرت لجنة الفتوى في المجلس الوطني عن انتشار الأيديولوجية الشيعية وغيرها من التعاليم المنحرفة تم التساؤل عنها من قبل هؤلاء الذين ناضلوا من أجل حقوق الحرية.

يزعم بعض الناس أن الدين من قضية حرية التي لا تمكن الطعن فيه وإكراهه (جسني، 2016). وفي الواقع، وفقًا لجسني (2016)، فإن أهم القضية عصرا ليست من جانب الخلط بين العقيدة وحدها ولكن هناك الكثير ممن يريدون تغيير دينهم أو الردة. ووفقا للسجلات المذكورة في عام (2000) إلى (2010) كانت هناك (863) قضية أحيلت إلى المحاكم الشرعية لغرض تحويل الدين أو الردة. هذا الأمر يثير القلق على كل الأطراف المختلفة وخاصة المسلمين في ولاية سلانجور.

أما قضية التي تتعلق بمسائل الانحراف الديني في ماليزيا، تم اعتقال (87) فرقة من قبل السلطات الدينية بسبب تعاليم منحرفة ما بين عام (2007) إلى (2011) (جسني، 2016). ومن الجرائم المرتكبة لديهم هي عبادة الأصنام، والعقيدة الباطلة، وتطوير العقيدة، والأفعال أو الأقوال المرتدة، والتحريض على محاولات الردة، والادعاءات الكاذبة عن الإسلام. وعلى الرغم من أن لجان الفتوى في كل ولاية أصدرت الفتاوى المتعلقة بالتعاليم المنحرفة والفِرَق الباطلة، لا يزال هناك العديد من المسلمين في ماليزيا متأثرين بها. فحسب بل إن بعضهم يتجاهلون عن الفتاوى تمامًا.

كما تواجه مؤسسات الفتوى في ماليزيا التحديات المريرة في عصر العولمة بقدر ما تقوض عقيدة المسلمين وقيمهم وممارساتهم. إن تطبيق الثقافات الأجنبية التي لا تتوافق مع القيم الإسلامية هي بنفسها من الضرر التي تلحق بالعقيدة الإسلامية المتمسكة عند معظم المجتمع في ماليزيا. وعلى المثال، يتم تنظيم احتفالات عيد الحب (valentine) تؤدي إلى أوامر الفحشاء والزنا. وهناك أيضا جهود من أجل تطبيع زواج المتعة من قبل حفنة الشيعيين في ماليزيا. لا يكتفي بهذا، إن من التحديات الكبرى المسببة بالعولمة هي انتشار قيم حقوق الإنسان وفقا للآراء الغربية. وذلك لأن فلسفة الحقوق الأساسية التي يلعبها الغرب هي فلسفة علمانية التي هي تتعارض مع المبادئ الإسلامية (محمد هشام، 2017).

1.7.6 مؤسسة الفتوى والقضايا حولها

إن عقلية ونفسية المجتمع لمنزلة المفتي والعلماء تؤثر على مستوى قبولهم وامتثالهم للفتوى ومؤسساتها في ماليزيا. أكدت الدراسة أنه لا يحترم المجتمع الفتوى فحسب بل الحكومة أيضا نفسها لا تحترمها. ويُعنى بالحكومة هنا الجهات الحكومية كالمحاكم والموظفين الحكوميين وغيرهم (أحمد هداية، 2017).

يمكن القول إن إحدى العوامل لضعف مستوى ثقة الجمهور في الفتوى ومؤسساتها كان بسبب سلطة الفتوى الضعيفة واختلافات الفتاوى بين الولايات مما يؤدي إلى ارتباك. والدراسة التي أجراها حسنان كسان (2008) بأن ضعف الامتثال للفتوى يتكون غالباً من أولئك الذين عندهم تعليم عالٍ ولديهم معرفة واسعة بشأن أحكام الشريعة الإسلامية، أو أولئك الذين يأتون من التيارات السياسية المعارضة والذين عندهم مصالح ما.

وأولئك الذين يشككون في مؤسسة الفتوى غالبا يجعلون الهيئات الأخرى كفرقة حزبية والهيئات الدينية وأساتذة الدين والمحاضرين في الجامعات كبديل لمعرفة الأحكام الشرعية والفتاوى (حسنان كسان، 2008). وأظهرت الدراسة التي أجرتها ريحانة عبد الله (2004) بأن (5%) من 5000 من المستطلعين لا يرجعون إلى المفتي في معرفة الأحكام. وذلك بسبب ضعف ثقتهم بمؤسسات الفتوى التي تكون في إطار علماني وانحياز مع الحكومة، وكذلك أنهم لا يرضون بمؤسسات الفتوى لأسباب مختلفة.

ويؤيد هذا الأمر الدراسة التي قام بها إروان ونور العدل وعزمان (2015) في ولاية ملاقا عن معرفة وامتثال المجتمع المسلم بولاية ملاقا للفتاوى الصادرة من لجنة الفتوى بتلك الولاية، وأظهرت النتيجة بأن معرفة المجتمع المسلم في ولاية ملاقا في أدنى مستوى. وفي الوقت نفسه، أظهرت نتيجة من تلك الدراسة بأن مستوى الطاعة والامتثال لدى المجتمع المسلم في تلك الولاية أعلى من معرفتهم للفتاوى.

ومن القضايا الأخرى التي تؤثر على مصداقية مؤسسة الفتوى في ماليزيا هي مسألة تتعلق بإدارية الفتوى مثل إجراءات الفتوى، وتوثيقها، ونشرها، وعضوية لجنة الفتوى، وسلطة الفتوى، وبيانها، وتطبيقها وإنفاذها، والقضايا القانونية المتعلقة بها (أحمد هداية، 2017). وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلة أخرى حول الفتوى التي نوقشت كثيراً لدى المجتمع وهو تعارض الفتوى بين الولايات في ماليزيا. فهذا التعارض في الفتوى لا يحدث في مستوى الولايات فقط، بل يحدث أيضا في إنفاذ القرار الذي يقررها مجلس الفتوى الوطني (حارو ساني، 2012).

ويظهر جانب آخر أيضا أن غموض صيغة الفتوى يمكن أن يؤثر على مستوى ثقة العامة وامتثالهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاذ غير منظم والمشاكل الفنية أثناء مرافعة الادعاء في المحكمة من العوامل الرئيسية

التي يصعب على السلطات الدينية بالولاية تنفيذُها (حارو ساني، 2012). وقال جعفر إسماعيل (2012)، تُظهر السجلات أن الحالات المتعلقة بالجرائم أو إنفاذ الفتوى العقدية لا تزال في مستوى منخفض.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA